دوليات

الدورة الـ 28 لـ«مجلس التعاون الخليجي»: قمة استثنائية في ظروف دقيقة

أمير قطر: مخاطر شديدة تتهددنا... والمنطقة لا تحتمل حشد الأساطيل

نجاد متجاهلاً «النووي»: أحمل السلام... وقادرون على إدارة أمن الخليج

الرئيس الايراني برفقة العاهل السعودي قبيل افتتاح القمة في الدوحة (أ ف ب)

امير قطر مستقبلا امير البلاد في الدوحة أمس (أ ب)

لم تشكّل قمة قادة الخليج الثامنة والعشرون أي مفاجآت سياسية، كان توقّعها مرتبطاً بمشاركة الرئيس الإيراني الذي عدّد مقترحات شتى لتعزيز الأمن والتعاون على ضفتي الخليج العربي، بيد أنه تجاهل على نحو لافت الحديث عن ملف بلاده النووي الذي قد يكون مدخل الغرب إلى شن حرب ضد إيران.

في أجواء دولية معقدة يقف خلالها الغرب موقفاً متشدداً من إيران، ووسط المخاوف من شن الولايات المتحدة حربا ضد طهران المتهمة بتطوير برنامج غير سلمي للطاقة النووية، انطلقت في العاصمة القطرية الدوحة أمس، أعمال القمة الـ28 للمجلس الاعلى لمجلس تعاون دول الخليج العربي على مستوى القادة، والتي تختتم اليوم، وذلك بمشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى.

وافتتح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمس، الدورة بالدعوة الى أن يتفهم الجميع و«لمصلحة الجميع» أن منطقة الخليج تستحق المحافظة عليها «أمناً وسلاماً ورخاءً» لأن ذلك يهم الإنسانية جمعاء.

وحضر القمة امير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسلطان عمان قابوس بن سعيد، ورئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة.

وقال الشيخ حمد، في كلمته، «مع أننا ندرك أن للأزمات المفعمة بالمخاطر أسبابها وخلفياتها، وكثير منها واضح ندركه ونتابع تفاعلاته، فإننا في الوقت نفسه، نتمنى أن يقوم جميع المهتمين بالشأن الإقليمي والدولي بمراجعة أنفسهم قبل فوات الأوان».

واشار أمير قطر الى أن المطالب المتنازعة لا تخدم أهداف الدول «بالاندفاع إلى التخويف المتبادل وحملات الكراهية التي تثير الحفائظ وتعمق الشكوك، أو بالإقدام على مخاطر غير محسوبة تؤدي إلى عواقب غير مطلوبة». وقال «علينا أن ندرك أن الأدوات الجديدة للسياسة الدولية ومواثيقها ومؤسساتها ومنها الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة، بالإضافة إلى وسائل الحوار الحر غير المقيد وغير المشروط، وحسن التبصر في العواقب قبل الانسياق وراء الغرائز، كلها الآن عوامل تساعد على المراجعة وتجنب شرور لا مصلحة فيها لأحد بل إن ضررها واقع على الجميع».

ولفت الشيخ حمد الى ان المحافظة على المكاسب والمضي لتحقيق الطموح يتطلبان «تسخير كل الجهود الكفيلة بضمان السلم والأمن والاستقرار على أساس التعايش السلمي والاحترام المتبادل». وقال إن هذا «يمثل رغبة حقيقية لكل دول المنطقة بما فيها الدول المطلة على الخليج».

وأكد الأمير ان اجتماع القمة الخليجية يأتي «في أجواء مخاطر شديدة تتهدد أوطاننا والمنطقة والعالم، وهي مخاطر لا تمس الأمن فقط ولكنها تمس سبل التقدم ومستويات الإنتاج والعيش والرخاء وجميع مناحي الحياة في العالم اليوم، فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة». وأضاف «نريد أن يتفهم كل أطراف الأزمة المستحكمة في المنطقة، وقد تعددت أسبابها من البرنامج النووي الإيراني ومن حشد الجيوش والأساطيل في مياه الخليج، ومن الأوضاع في العراق وخطرها على هذا الوطن العربي ومن مظاهر القلق المتزايد في باكستان ومن البؤر الكامنة للإرهاب، هذا عدا الأزمات المزمنة الناشئة من إنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وما ترتب على قضيته من تداعيات، بينها هذا الظلم الفادح في الضفة الغربية وغزة المحاصرة واحتلال الجولان ومزارع شبعا... إن تلك الأحوال جميعاً لا تتحمل اشتداد الضغوط وإلا فسيفلت زمام الأمور».

مقترحات نجاد

من جهته، دعا الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد، الذي يعتبر أول رئيس إيراني يحضر قمة لمجلس التعاون الخليجي، القادة الخليجيين الى «عقد اتفاق امني مشترك وانشاء مؤسسات امنية للتعاون بين ضفتي الخليج». كما دعاهم الى اجتماع في طهران يبحث مقترحات التعاون هذه.

وحذر نجاد، في كلمته، من ان «اي انفلات امني في المنطقة يؤثر في سائر الدول وأن دول المنطقة قادرة على الحفاظ على الأمن الاقليمي على كل المستويات للوصول الى عقد اتفاق امني وانشاء منظمة التعاون الأمني».

وقال الرئيس الايراني «نحن نناشد بالسلم والامن الشامل القائم على العدالة والسلام من دون تدخل من العناصر الاجنبية».

وتضمنت كلمة الرئيس الايراني سلة من 12 مقترحا تلاها امام قادة الدول الاعضاء الست، وهي السعودية والامارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان، بعد أن دخل قاعة القمة ممسكا بيد العاهل السعودي عبدالله بن عبد العزيز.

ومن المقترحات الإيرانية تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي بين الطرفين والغاء تأشيرات الدخول بين ايران ودول المجلس، اضافة الى الاستثمار المشترك في الطاقة والتعاون في المجالات العلمية والتربوية والاقتصادية بما في ذلك «السياحة العائلية النزيهة».

ودعا نجاد الى إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين وانشاء مناطق للتجارة الحرة، اضافة الى انشاء «ممر شمال-جنوب» بين الطرفين تسخر له ايران بناها التحتية وسككها الحديدة ويستخدم ايضا لنقل الطاقة.

كذلك أكد الرئيس الإيراني استعداد بلاده لـ«توفير المياه الصالحة للشرب والغاز» لدول المجلس.

وفي رد أولي على اقتراحات ايران، قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية لوكالة «فرانس برس»، ان «ما ورد في كلام الرئيس الايراني هو نفس ما تدعو اليه دول المجلس بشأن ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستقرار في المنطقة».

وأضاف «ما يهمنا هو حل الخلافات (في اشارة الى الخلاف بشأن الجزر الثلاث بين الإمارات وايران) حتى تكون هناك ارضية من الثقة المتبادلة لتعزيز التعاون».

ولم يتطرق نجاد في كلمته أبدا الى موضوع الأزمة النووية الايرانية التي تثير مخاوف جيرانه الخليجيين.

يشار الى نجاد كان قد اعتبر قبل مغادرته طهران أمس ان مشاركته في القمة الخليجية هي «بداية لفترة جديدة» من التعاون في منطقة الخليج، مطالباً بتحويلها إلى منطقة «سلام ومحبة».

(الدوحة، طهران - أ ف ب، يو بي آي، رويترز، د ب أ، كونا)

«خلوة» بين الرئيس الاماراتي ونجاد بشأن «الجزر الثلاث»

عقد الرئيسان الاماراتي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والايراني محمود احمدي نجاد اجتماعا ثنائيا على هامش قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة.

وبدأ الاجتماع بلقاء ثلاثي أعد له وحضره امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتحول لاحقا الى اجتماع ثنائي مغلق، وذلك بعد ساعات فقط من اجتماع بين وزيري خارجية ايران منوشهر متكي والامارات عبدالله بن زايد آل نهيان.

وتتمثل نقطة الخلاف الرئيسية بين البلدين في قضية الجزر الثلاث في الخليج التي تسيطر عليها ايران، وتطالب الامارات العربية المتحدة باستعادتها.

وسيطرت ايران على الجزر في 1971 قبيل اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة وبعيد جلاء القوات البريطانية عنها، وتسيطر هذه الجزر على حركة المرور في مضيق هرمز بين الامارات وايران.

وطالبت ابو ظبي ايران مرارا بفتح مفاوضات مباشرة بشأن الجزر او بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، ولكن طهران تتجاهل هذه المطالب.

وتكرر جميع القمم الخليجية المطالبة بالسيادة الاماراتية على جزر «ابو موسى» و«طنب الصغرى» و«طنب الكبرى»، لكن حضور الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد قمة الدوحة اعاد طرح المسألة بشكل قوي.

وبينما تحدثت معلومات صحفية عن رغبة اماراتية في ألا يتم تجاهل قضية الجزر، فإن نجاد خلال كلمته لم يأت على ذكر سيرة الجزر الثلاث.

يشار الى ان الرئيس الإيراني قام بزيارة تاريخية هي الأولى لرئيس إيراني الى دولة الإمارات العربية المتحدة، واتفق خلالها على حل القضية بالحوار بعيدا عن التدخلات الخارجية.

(الدوحة - أ ف ب)

الشيخ خليفة بن زايد خلال افتتاح القمة في الدوحة أمس (أ ب)

«التعاون الخليجي»... منظمة صمدت في وجه «الحرائق»

يضم مجلس التعاون الخليجي ست دول يبلغ عدد سكانها مجتمعة حوالي 35 مليون نسمة ومساحة دوله مجتمعة 2.6 مليون كلم مربع.

انشئ مجلس التعاون الذي يضم السعودية، اكبر دوله، والكويت وقطر وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة والبحرين اصغر دوله مساحة، في 25 مايو 1981 في إمارة ابوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد فكرة طرحتها الكويت بينما كانت المنطقة تشهد اضطرابات سياسية هائلة.

ولد المجلس الذي لقيت فكرة تأسيسه تأييد السعودية اولا بينما كانت الحرب العراقية-الايرانية مستعرة والثورة الاسلامية التي انتصرت قبل عامين في ايران تنشر افكارها وتحيي مطامع طهران في المنطقة، ولا تزال هذه المنظمة السياسية صامدة في وجه العواصف السياسية والعسكرية التي هبت على مياه الخليج العربي منذ تأسيسها، كما تماسكت جبهة الدول الخليجية رغم تسجيل العديد من التباينات بين سياسات دولها.

وبعد ثلاثة اعوام من انشائه، اتفقت دول المجلس في 1984 على تشكيل قوة قوامها اربعة آلاف رجل تتمركز في حفر الباطن شمال شرق السعودية اطلقت عليها اسم «درع الجزيرة» التي لم تنجح في لعب دور اساسي في التصدي للغزو العراقي للكويت في اغسطس 1990.

وعلى اثر حرب الخليج عام 1991، لجأت الدول الست الى توقيع اتفاقات دفاعية مع الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة لضمان امنها في حال نشوب نزاع مماثل.

ومع ان المجلس انشئ لاسباب امنية اولا، لم تتأخر دول المجلس التي تشكل عائدات النفط المصدر الرئيسي لمواردها، في ابرام الاتفاقات التي تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها وحققت نجاحا في عدد من القطاعات، وكان اولها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي ابرمت في 11 نوفمبر 1981.

ومنذ ذلك الحين تسعى الدول الست التي تعتمد على العمالة الاجنبية وخصوصا الآسيوية الى حد كبير، الى اقامة سوق مشتركة ترتبط بتوحيد التعرفة الجمركية بينها، ويفترض ان تعلن قمة الدوحة قيام السوق الخليجية المشتركة.

واتخذت دول المجلس اجراءات وقرارات تسمح بحرية التنقل لمواطنيها ولرؤوس الاموال، منها الغاء تأشيرات الدخول بينها والسماح بتملك مواطني كل منها في اراضي الدول الاخرى.

يذكر ان الدول الست التي ينتمي اربع منها الى منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)، تحقق ناتجا قوميا بلغ في 2006 اكثر من 714.75 مليار دولار، حسب ارقام رسمية نشرها المجلس.

(الدوحة - أ ف ب)